|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| itu_logo | **الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-16)****ياسمين الحمامات، 25 أكتوبر - 3 نوفمبر 2016** | CCITT/ITU-T 60th Anniversary logo |
|  |  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | الوثيقة 38-A |
|  | يونيو 2016 |
|  | الأصل: بالإنكليزية |
|  |
| لجنة الدراسات 3 لقطاع تقييس الاتصالات |
| مشروع التوصية ال‍جديدة ITU‑T D.53 بشأن "ال‍جوانب الدولية للخدمة الشاملة": نص مقترح للحصول على موافقة ال‍جمعية العال‍مية لتقييس الاتصالات لعام 2016 |
|  |
|  |

|  |  |
| --- | --- |
| تتضمن الوثيقة 38 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016 مشروع التوصية الجديدة ITU‑T D.53 المقدم للحصول على موافقة الجمعية. ومحتوى هذه الوثيقة مطابق لنص التقرير COM3-R18. | **ملخص**: |

ADD SG3/38/1

مشروع التوصية ITU‑T D.53

الجوانب الدولية للخدمة الشاملة

ملخص

إن التوصية ITU‑T D.53 بشأن الجوانب الدولية للخدمة الشاملة، فيما تقر بالحق السيادي للدول الأعضاء في تحديد وتنظيم سياسات الخدمة الشاملة/النفاذ الشامل، تقترح خطوطاً عامة لتوجيه الحكومات وهيئات التنظيم عند قيامها بمهامها ووظائفها الإدارية المتعلقة بصندوق الخدمة الشاملة في بيئة رقمية معولمة.

مصطلحات أساسية

<اختياري>

**جدول المحتويات**

**الصفحة**

[مقدمة](#_Toc448830612)  4

[1 مجال التطبيق](#_Toc448830613) 5

[2 المراجع](#_Toc448830614) 5

[3 مبادئ الخدمة الشاملة](#_Toc448830615) 5

[1.3 مفهوم الخدمة الشاملة](#_Toc448830616) 5

[2.3 تحديد العوامل الخارجية التي تحسم نجاح مشاريع الخدمة الشاملة](#_Toc448830617) 5

[3.3 كيف يمكن لمشاريع الخدمة الشاملة أن تساعد في معالجة القيود الخاصة بالسعة والمرتبطة بالتوصيلية الدولية للإنترنت](#_Toc448830618) 6

[4 الخدمة الشاملة في سياق عالمي](#_Toc448830619) 6

[5 مبادئ توجيهية لزيادة فعالية سياسات الخدمة الشاملة والالتزام بها](#_Toc448830620) 6

مقدمة

تبنت الدول الأعضاء تاريخياً وحتى في الوقت الراهن مفاهيم مختلفة للخدمة الشاملة وهو ما يتضح من المنشور المعنون "دراسة بشأن تمويل الخدمة الشاملة والاندماج الرقمي الشامل" الذي أصدره الاتحاد في 2013. وقد اعتمد نجاح الدول المختلفة في إدارة مشاريع الخدمة الشاملة لديها بشكل أساسي على أمور من بينها قدرة التنظيم وسياسات الخدمة الشاملة على التكيف مع الظروف المتغيرة وتكنولوجيا السوق.

ومن هذا المنطلق، فإن الأطر التنظيمية التي تتسم بالمرونة الكافية للتكيف مع التطورات التكنولوجية والسوقية المتسارعة أتاحت للحكومات وهيئات التنظيم تنفيذ مشاريع فعّالة للخدمة الشاملة، مثل إدخال النطاق العريض ليس فقط كهدف للخدمة الشاملة، ولكن كمتغير حاكم أساسي نظراً للدور الحاسم للنطاق العريض كمحفز للنمو الاقتصادي في الدول.

ونظراً إلى أن النطاق العريض أحد العوامل التي لا تعتمد على الظروف الداخلية فحسب في كل دولة، بل هو عنصر يتسم بطابع دولي إلى حد كبير، ينبغي إدراك أن نجاح سياسات الخدمة الشاملة في الوقت الراهن التي تعد أساسية بالنسبة إلى تطوير النطاق العريض، تتأثر بشكل كبير بالظروف الخارجية التي لا يمكن للدول التحكم فيها.

مشروع التوصية ITU‑T D.53

الجوانب الدولية للخدمة الشاملة

# 1 مجال التطبيق

تقترح هذه التوصية مبادئ عامة لتوجيه الدول الأعضاء والهيئات الحكومية المعنية وهيئات التنظيم عند قيامها بمهامها ووظائفها الإدارية المتعلقة بصناديق الخدمة الشاملة في سياق تكامل عالمي نظراً إلى أن أهداف سياسات الخدمة الشاملة لا تستند إلى عوامل داخلية فحسب، بل تتأثر أيضاً بظروف خارجية لا يمكن التحكم فيها.

# 2 المراجع

تتضمن التوصيات التالية لقطاع تقييس الاتصالات وغيرها من المراجع أحكاماً تشكل من خلال الإشارة إليها في هذا النص جزءاً لا يتجزأ من هذه التوصية. وقد كانت جميع الطبعات المذكورة سارية الصلاحية في وقت النشر. ولما كانت جميع التوصيات والمراجع الأخرى تخضع إلى المراجعة، يرجى من جميع المستعملين لهذه التوصية السعي إلى تطبيق أحدث طبعة للتوصيات والمراجع الأخرى الواردة أدناه. وتُنشر بانتظام قائمة توصيات قطاع تقييس الاتصالات السارية الصلاحية. والإشارة إلى وثيقة ما في هذه التوصية لا يضفي على الوثيقة في حد ذاتها صفة التوصية.

التوصية [ITU‑T D.50] التوصية ITU‑T D.50 (2011)، *التوصيل الدولي للإنترنت*.

# 3 مبادئ الخدمة الشاملة

## 1.3 مفهوم الخدمة الشاملة

تم الاعتراف على نطاق واسع بأن للخدمة الشاملة ثلاث سمات رئيسية:

**التيسر:** ينبغي لمستوى الخدمة أن يكون متماثلاً لجميع المستعملين في أي مكان وزمان.

**الميسورية:** ينبغي ألا يكون سعر الخدمة باهظاً بحيث يؤثر سلباً على النفاذ.

**إمكانية النفاذ:** ينبغي معاملة المشتركين بشكل متساوٍ فيما يخص الخدمة والسعر وجودة الخدمة عند نفاذهم إلى الخدمة من أي مكان وفي أي وقت.

وما دامت الخدمة الشاملة معرفة كأداة وهدف رئيسي للنطاق العريض، ونظراً للطابع الدولي لهذا العامل، فإن تيسر الخدمة وميسوريتها في كامل البلد يرتبط ارتباطاً كبيراً بسعر التوصيلية الدولية للإنترنت، حيث يتعين أن تدرج الدول في تحليلاتها الخصائص المتأصلة للنطاق العريض بحيث تضفي الطابع الداخلي ضمن مشاريع الخدمة الشاملة على جميع العوامل الخارجية التي تؤثر في نجاحها في كامل البلد.

## 2.3 تحديد العوامل الخارجية التي تحسم نجاح مشاريع الخدمة الشاملة

ينبغي للدول الأعضاء والهيئات التنظيمية أن تولي اهتماماً خاصاً للنقاط التالية عند تصميم أو تكييف أو تنقيح سياسات أو لوائح أو مشاريع الخدمة الشاملة/النفاذ الشامل:

- مستوى المنافسة في السوق من أجل توفير سعة دولية للإنترنت على الصعيدين المحلي والإقليمي.

- تطور الأسعار ومسائل الضرائب بالنسبة إلى العبور الدولي وأسعار عقود حقوق الاستعمال (IRU) أو أنواع العقود الأخرى لتوفير سعة الإنترنت الدولية.

- القدرة على إبرام وتسهيل عقود التبادل المتكافئ بين المشغلين الوطنيين والمشغلين الإقليميين والمشغلين في جميع أنحاء العالم بشأن سعة الإنترنت الدولية.

## 3.3 كيف يمكن لمشاريع الخدمة الشاملة أن تساعد في معالجة القيود الخاصة بالسعة والمرتبطة بالتوصيلية الدولية للإنترنت

ينبغي للإدارات والهيئات التنظيمية للدول الأعضاء الحد من تأثير الشروط الاقتصادية والتعاقدية للتوصيلية الدولية للإنترنت على مستوى إنجاز سياسات ومشاريع الخدمة الشاملة، وذلك باستخدام صناديق الخدمة الشاملة لتشجيع المبادرات التالية ودعمها:

- استحداث و/أو تعزيز نقاط تبادل الإنترنت الوطنية أو الإقليمية.

- استحداث و/أو تعزيز مراكز البيانات، على الصعيدين الوطني والإقليمي.

# 4 الخدمة الشاملة في سياق عالمي

سعياً إلى الحد من تأثيرات تكاليف التوصيلية الدولية للإنترنت في كامل البلد في منطقة أو مجموعة من الدول، يجوز أن تبادر الإدارات والهيئات التنظيمية للدول الأعضاء هذه وتنفذ اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف لاستثمار أموال الخدمة الشاملة في مشاريع لبنية تحتية مشتركة كأساس لتوصيلية دولية للإنترنت، إذا كانت التشريعات تسمح بذلك.

# 5 مبادئ توجيهية لزيادة فعالية سياسات الخدمة الشاملة والالتزام بها

يوصى بأن تنظر الدول الأعضاء في التدابير التالية:

- تشجيع الموردين الوطنيين والدوليين على تمويل الخدمة الشاملة، في إطار من الشفافية وعدم التمييز.

- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيثما أمكن، من أجل تنمية مشاريع الخدمات الشاملة.

- خفض تكاليف التوصيلية الدولية للإنترنت.

- السعي، حيثما أمكن، لخفض الرسوم الجمركية على معدات الاتصالات.

- تشجيع الاستثمار في الخدمات في المناطق الريفية، لا سيما من أجل الصحة العامة والمؤسسات التعليمية، حتى وإن كان العائد على الاستثمارات غير ملموس على المدى القصير.

- زيادة تيسر التكنولوجيات الجديدة، مع اهتمام خاص بتنمية شبكات وتكنولوجيات النطاق العريض وشبكات الجيل التالي للاتصالات المتنقلة الخلوية.

- ضمان الظروف التي تبقي على استدامة الاستثمارات على الرغم من سرعة تقادم شبكات وأنظمة الاتصالات الحديثة.

- الامتثال للوائح الدولية مثل التوصية ITU-T D.50، التي تشجع تطبيق آليات للدفع بين البلدان تراعي التكاليف التي تتحملها البلدان النامية من أجل النفاذ إلى الإنترنت.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_